

الاستدامة المالية في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2003-2023

Financial sustainability in Algeria: An analytical study during 2003-2023

أ. د. موعي بحري، د. بن عمارة دليلة²جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم،¹ bahria.mouai@univ-mosta.dzالمدرسة العليا للاقتصاد - وهران،² benamaradalila91@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/03

تاريخ القبول: 2025/10/27

تاريخ الاستلام: 2025/09/30

Abstract:

This study aims to assess Algeria's achievement of financial sustainability during the period 2003-2023 by analyzing key quantitative indicators (public debt-to-GDP ratio, tax gap, budget deficit), in light of public finance trends during the same period, which track global fuel price trends.

The results showed a strong correlation between financial sustainability and oil revenues during the study period, despite some temporary improvements during periods of high oil prices. Achieving lasting financial sustainability requires structural policies to reform state revenues, along with the adoption of precautionary tools to absorb shocks, and strengthening financial management through a prudent and transparent approach.

Keywords: Financial sustainability; oil prices; public finance.

Jel Classification Codes : H63. H68. E62. Q43

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تحقيق الجزائر للاستدامة المالية خلال الفترة 2003-2023 من خلال التحليل الوصفي لأهم المؤشرات الكمية (نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، الفجوة الضريبية، العجز المالي) وذلك في ضوء توجهات المالية العامة في الجزائر خلال نفس الفترة والتي تتبع توجهات أسعار المحروقات العالمية.

وقد أظهرت النتائج ترابطًا قويًا بين الاستدامة المالية والإيرادات النفطية خلال فترة الدراسة وذلك بالرغم من بعض التحسن المؤقت خلال الفترات التي شهدت أسعار النفط مرتفعة. إن بلوغ استدامة مالية متينة يتطلب سياسات هيكلية لإصلاح إيرادات الدولة، إلى جانب اعتماد أدوات احترازية لامتصاص الصدمات، فضلاً عن تعزيز إدارة مالية من خلال نهج يتسم بالرشادة والشفافية.

كلمات مفتاحية: الاستدامة المالية؛ أسعار النفط؛ المالية العامة.

تصنيفات JEL: H63. H68. E62. Q43

1. مقدمة :

تعتبر الاستدامة المالية واحدة من القضايا الحورية التي تثير النقاشات في الأوساط الاقتصادية والمالية المعاصرة، إذ تشكل ركيزة ضرورية لضمان استمرارية السياسات العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. فحينما نلقي نظرة على مفهوم الاستدامة المالية، نجد أنه يعكس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية دون التسبب في اختلالات مالية أو الانزلاق نحو مستويات غير مبررة من الدين؛ وهذا ما يجعلها مؤشرا دالا على قوة النظام المالي وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. وفي السياق الجزائري، تكتسب قضية الاستدامة المالية طابعا فريدا، حيث تعتمد المالية العامة بشكل هيكلية على إيرادات النفط، التي تُعتبر المصدر الأساسي للدخل؛ هذا الارتباط الوثيق بقطاع الطاقة يجعل المالية العامة هشة أمام تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، بما يعكس بشكل مباشر على مسارات العجز المالي وتطور الدين العام والسياسات الإنفاقية، وبالتالي يؤثر على قدرة الجزائر على تمويل سياساتها الاقتصادية والتنموية بشكل مستدام. كل هذا أثار تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة الجزائر على تحقيق استدامة مالية مستقرة في بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين.

ورغم الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية لتنوع مصادر الإيرادات وتعزيز فعالية المالية العامة، إلا أن الاستدامة المالية في الجزائر لا تزال رهينة تقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، ومن ثمة، تطرح هذه الوضعية تساؤلا محوريا يمثل إشكالية هذه الورقة البحثية وهو:

إلى أي مدى تمكن الجزائر خلال الفترة 2003-2023 من تحقيق الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط والتحديات الاقتصادية الكلية؟

في ضوء الإشكالية أعلاه، ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن المالية العامة في الجزائر تحتاج إلى إصلاحات أعمق لضمان استدامة مالية مستقرة بعيدا عن الاعتماد المتزايد على الجبائية البترولية. بناء على ما تقدم، تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- تحليل تطور أهم مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2003-2023؛
- تقييم انعكاسات تقلبات العائدات النفطية على التوازنات المالية الكلية؛
- تسلیط الضوء على أهم التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق استدامة مالية مستقرة؛
- استشراف بعض البديل الممكنة لتعزيز صلابة المالية العامة في مواجهة الصدمات المستقبلية.

تكتسي هذه الورقة البحثية أهمية علمية تبع من كونها تتناول إشكالية الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة اتسمت بتقلبات حادة في أسعار المحروقات، مما أثر بشكل واضح على مسار المالية العامة والتوازنات الاقتصادية الكلية. فهي تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية الوطنية من خلال تقديم تحليل كمي حول واقع الاستدامة المالية وذلك استنادا إلى بيانات تغطي عقدين من الزمن (2003-2023). علاوة على ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لصانعي القرار، إذ توفر معطيات يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات مالية أكثر صلابة وقدرة على مواجهة الصدمات بما يعزز مساعي الجزائر نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة أقل تبعية للقطاع الطاقوي.

بغرض الإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية وبغرض اختبار فرضيتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند تناول التأصيل النظري لمفهوم الاستدامة المالية، وكذلك عند استعراض مؤشرات قياس الاستدامة المالية المعتمدة في الجزائر. كما تم أيضا استخدام المنهج التحليلي عند تقييم وتحليل الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على أسلوب المسح في جمع المعلومات والمتمثلة في البيانات والأرقام التي تدرج في حساب مؤشرات الاستدامة المالية والتي تم الحصول عليها عن طريق التقارير السنوية الصادرة عن بنك الجزائر.

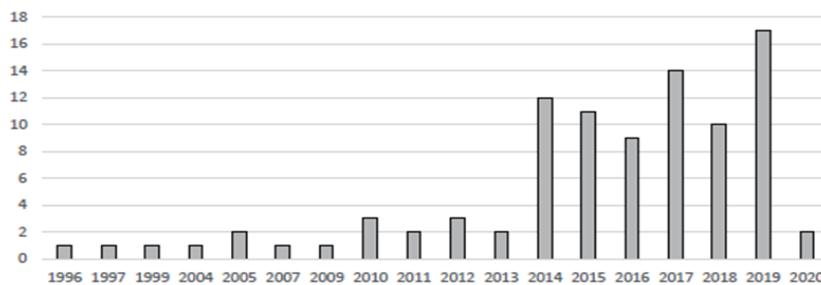
لمعالجة موضوع هذه الورقة والإجابة على اشكاليتها وبلغ أهدافها، تم تقسيمها إلى العناصر التالية:

- الاستدامة المالية، التأصيل النظري والمفهوم؛
- مؤشرات الاستدامة المالية؛
- تقييم الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2003-2023؛
- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- البديل والخيارات الممكنة لتعزيز صلابة المالية العامة في الجزائر.

2. الاستدامة المالية، التأصيل النظري والمفهوم: كأي مفهوم علمي يخضع للبحث، فإن الاستدامة المالية حظيت بالعديد من الدراسات التي تناولت بشكل معمق تأصيلها النظري على أساس الأدبيات المختلفة التي ألمت بالجدل العلمي القائم حول الاستدامة المالية كمفهوم يعتبر حديث نسبيا تزامناً مع ظهور مفاهيم الاستدامة بشكل عام. وأخذت الدراسات التي انت بمفهوم الاستدامة اتجاهًا عاماً بالزيادة عبر الزمن، حيث زاد عددها بشكل كبير بعد 2013، فقد ارتبطت الاستدامة المالية قبل 2014 في الغالب بالتمويل الأصغر وبعد 2013 ارتبطت بقطاعات مثل الصحة والحكومة المحلية والبلديات

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (1): التقدم السنوي لعدد المقالات المتعلقة بالاستدامة المالية



Source: Shivam Kakati, Arup Roy, Financial sustainability: An annotated bibliography, Economic and business review, vol 7(21), N 3, 2021, PP35-60, P: 44.

وإذا ما تعلق الأمر بالاستدامة المالية المرتبطة بالقطاع الحكومي فقد تناولتها العديد من الدراسات من زوايا مختلفة شملت المحاسبة وإعداد التقارير عن التدخلات الحكومية، وتحديد مرتکرات الديون العامة المفرطة، إدارة الدين العام، والعوامل الحركة وعوامل الخطر للاستدامة المالية للحكومات المحلية والعلاقة بين الاستدامة المالية والإيرادات والديون والخدمات ومشاركة المواطنين في الحكومة المالية والمساءلة والشفافية للحكومات المحلية. (Kakati & Arup Roy, 2021, p. 45)

وقد تمكنت هذه الدراسات من تسلیط الضوء على مفهوم الاستدامة المالية من خلال تقديم عدّة تعاريف تتفق في مضمونها على أنّ الاستدامة المالية هي مفهوم متعدد الأوجه يتم تصوّره من منظور طويل الأجل، ويستند إلى أبعاد متعدّدة. (Cuadrado-Ballesteros & Marco, 2022, p. 211) ؛ وفي هذا الصدد، يقترح مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام النظر في أبعاد الخدمة والإيرادات والديون مع التأكيد على أهمية قدرة الكيان على الحفاظ (أو تغيير) هذه الأبعاد مع تقليل اعتماده على عوامل خارج نطاق تأثيره، وبالتالي فإنّ القدرة على تلبية الالتزامات الحالية والمستقبلية ليست سوى جزء من القضية. (Cuadrado-Ballesteros & Marco, 2022, p. 211) وفي ضوء ذلك تعددت مفاهيم الاستدامة المالية ، فقد استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني، بينما اتجه فريق آخر إلى الاعتماد على القواعد المالية العامة في تحديد ماهية الاستدامة المالية ، ومع تطور حجم وطبيعة دور الدولة توجهت الأدبيات الاقتصادية إلى استخدام التحليل الحديث في معالجة مفهوم الاستدامة المالية ، وفي سياق ذلك، اتفقت التعريفات في مجملها على أن الشرط الأساسي لتحقيق الاستدامة المالية يتمثل في قدرة الدولة على

الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة أو تمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون التعرض لحالات التعرّض المالي أو العجز عن السداد. (فريم، 2024، صفحة 04)

وبناءً على الأشارة في هذا الصدد إلى أن صندوق النقد الدولي قد تبنّى التوجه المرتبط ب المالية العامة في تحديد مفهوم الاستدامة المالية، حيث عرفها بأنّها ذلك الوضع الذي يكون فيه المقترض قادرًا (الدولة في حالة الاقتراض) على الاستمرار في خدمة الدين دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والآيرادات العامة مستقبلاً. (FMI, 2002, p. 5)، فالاستدامة المالية هي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستقبلية لخدمة الدين العام بالكامل دون الاضطرار للجوء إلى تخفيض عبء الدين أو إعادة الجدولة أو تراكم المستحقات (Loubna & Shehata, 2024). وعرفت أيضًا بأنّها القدرة المالية على خدمة الدين العام في الأجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية أو ضغوط على المالية العامة للدولة. (M.Abdurahman & Ahmed Mazian, 2014, p. 11). وبالنظر إلى قيود الميزانية بين الدين والآخر، فإنّ الاستدامة المالية تعرف بأنّها عودة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى المستويات الأصلية بعد الاضطرابات أو التغييرات المفرطة. (Blanchard, 1990)، وقد حددت معاهدة ماستريخت 1992 شروط الاستدامة المالية من خلال الحد من نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 60 %، على الرغم من أنه تم الاتفاق أيضًا على أنّ النسب الأعلى مقبولة طالما أنّ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تنخفض بشكل كافٍ مع مرور الوقت. (M.Abdurahman & Ahmed Mazian, 2014, p. 3)

3. مؤشرات الاستدامة المالية: تشير التعريفات التي عالجت مفهوم الاستدامة المالية إلى وجود مجموعة من النماذج التي يمكن للحكومات أن تستند عليها بغضّن قياس ومراقبة وتقدير استدامتها المالية، وفي هذا الصدد قد يظهر جليًّا بأنّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي هي النسبة أو المؤشر الذي يعتمد عليه في ذلك، لكن أظهرت الدراسات أنّ هناك عدّة مؤشرات لا تقلّ أهمية عن النسبة المذكورة، كالعجز الموازن والفجوة الضريبية وغيرها، ويعتبر النموذج الذي قدمه صندوق النقد الدولي والذي ينطوي على منهجية كاملة لحساب وتقدير مؤشر الاستدامة المالية الأكثر شوًعاً، بالإضافة إلى نموذج قياس الرصيد الأولي للدين ونموذج قياس قدرة الدولة على خدمة الدين، وهي نماذج تتوافق مع حالة ووضعية الاقتصاديات الريعية الأكثر عرضة لصدمات تقلبات أسعار النفط بما يؤثّر على ماليتها العامة في الأجل الطويل، خاصة على صعيد الدين العام، وكذلك الموازنة العامة للدولة، حيث يؤثّر ارتفاع الدين العام نظرًا لانحسار الآيرادات إلى حدوث عجز في الموازنة. ويعتبر متغير الدين من بين المتغيرات الأكثر استخدامًا في النماذج المرتبطة

بتقييم الاستدامة المالية، وقد أظهرت الدراسات أن هناك متغيرات عديدة قد تم الاستناد عليها من طرف العديد من الدراسات، ولكن تفاوت درجة تكرار استخدامها حسبما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (1): المتغيرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية

النكرار	المتغيرات	النكرار	المتغيرات
5	السيولة الجارية	15	نسبة صافي الربح
3	العائد (باستثناء العائد على الأصول	12	الدين
2	الدين المالي القابل للسداد	10	العائد على الأصول
2	نسبة الدين إلى الأموال الخاصة	8	الإيرادات
2	هامش الربح الإجمالي	6	هامش التشغيل
2	ترکز الإيرادات	5	التدفق النقدي
		5	نسبة صيانة وتجديد الأصول

Source: Shivam Kakati, Arup Roy, Op.cit, P:48.

يوضح الجدول أعلاه أن المتغيرات الأكثر استخداماً كانت صافي الربح (الناتج الإجمالي) والديون والعائد على الأصول بشكل عام كمقياس للاستدامة المالية (Kakati & Arup Roy, 2021, p. 48) وإذا تعلق الأمر بالدول العربية سواء المصدرة للنفط أو المستوردة، فقط تأثرت كثيراً بتراجع أسعار النفط منذ عام 2017، إضافة إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها هذه الدول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز في الميزانيات العامة وزيادة مستويات الدين العام في عدد من تلك الدول ومن بينها الجزائر والتي تبنت عدّة برامج للإصلاح للعودة بمالية العامة إلى مستويات قابلة للاستمرار، وذلك باللجوء إلى سياسة تنوع مصادر الإيرادات وضبط الإنفاق، خاصة في ظل استمرار تبعية الميزانية العامة في الجزائر للجباية البترولية والتي تشكل جزءاً أساسياً من هيكل الإيرادات العامة، حيث يبلغ متوسط مساهمتها في تمويل الميزانية العامة حوالي 40% (بوشوشة، 2022، صفحة 30)

ومن المؤشرات التي تستخدمها الجزائر لتقييم وقياس استدامتها المالية اعتمد العديد من الدراسات على مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي، الفجوة الضريبية، والعجز المالي بالإضافة إلى نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة.

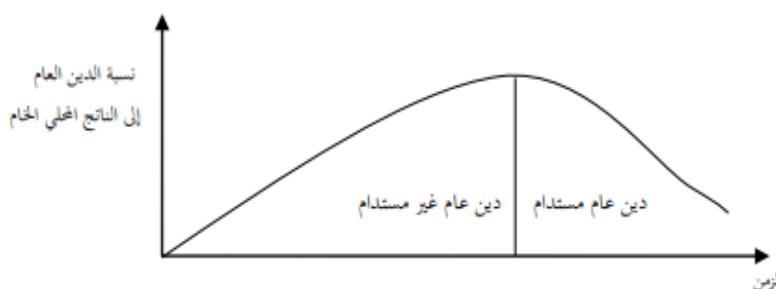
1.3. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي GPD: يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات التي تعتمدتها الدول لقياس درجة الدين العام وتقدير مستوياته بالنسبة للنشاط الاقتصادي، ومن ثمة قدرتها على سداد ديونها، الأمر الذي يجعله مؤشراً مناسباً لقياس الاستدامة المالية، حيث تختلف نسبة الدين العام إلى الناتج

الم المحلي **GPD** من دولة إلى أخرى حسب المقومات المتوفرة لكل دولة وحسب سياستها المالية (ماليتها العامة)، ويعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد المحلي على تحمل الديون الداخلية والخارجية، ومدى قدرة المالية العامة على تحقيق شرط الاستدامة في الدين العام. وتكون الحالة المالية لأي دولة غير مستدامة في الحالات التالية (الجميلي و اسماعيل حمادي مجبل، 2023، صفحة 309):

- إذا زادت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة؛
- إذا انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن معدلاتها التاريخية؛
- إذا كان من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن السياسة المالية الحالية بحاجة إلى التغيير.

وهذا معناه أنه إذا ما استقرت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي دون تغيير السياسة المالية الحالية فإن السياسة المالية مستدامة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في بعض الدول العربية لا تسمح قوانينها بأن تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي أكثر من 40%， فيما لا يجب أن يزيد عن 60% في دول الاتحاد الأوروبي حسب اتفاقية ماستريخت. (الجميلي و اسماعيل حمادي مجبل، 2023، صفحة 309). وعموماً يوصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالاستقرار أو بالترابع التدريجي على المدى الطويل كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): استدامة الدين العام



المصدر: زهير بن دعاس ونزيمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيختها في الجزائر، دفاتر البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD، الجزائر، المجلد 34، العدد 02، 2018، ص: 116.

2.3 مؤشر الفجوة الضريبية

يقيس هذا المؤشر العيوب الضريبية المستهدفة والضرائب الفعلية، وقد تم اقتراحه من طرف Blanchard سنة 1990 (فيرم، 2024، صفحة 38)، إذ يستخدم لتحديد نسبة الضرائب إلى الناتج

الم المحلي الإجمالي الضرورية لتشييٍٍ واستقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط ومقارنتها بنسبة الضرائب الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (الجميلي و اسماعيل حادي مجبل، 2023، صفحة 05)، و بافتراض أن B يمثل الجباية الضريبية، و E يمثل النفقات العمومية بينما GDP يمثل الناتج المحلي الإجمالي فإن مؤشر الفجوة الضريبية يقاس باستخدام الصيغة الرياضية التالية:

$$(B/GDP) - (E/GDP)$$

3.3 مؤشر العجز الموازي

إن عجز الموازنة الأولى يختلف عن عجز الموازنة التقليدي إذ ستثنى من ذلك مدفوعات الفائدة من قائمة النفقات العامة، وتستبعد كذلك مدفوعات الفائدة المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، إذ يعطي هذا المؤشر دليلاً على مدى القيود المفروضة على قرارات الموازنة العامة نتيجة زيادة عبء الدين العام الحكومي (الحاوري، 2015، صفحة 282). ويتم حساب مؤشر العجز الموازي انطلاقاً من الفرق المسجل بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال فترة زمنية معينة، ويفضل أن يأخذ في شكله الأولى الذي يستبعد مدفوعات الفوائد. (الشاجي، 2005، صفحة 87)، ويقتضي مفهوم الاستدامة عدم تراكم عجز الموازنة حتى لا تضطر الدولة إلى إعادة ترتيب أولوياتها الإنفاقية والبحث عن مصادر لتمويلها في المستقبل. (بن دعاس و نعيمان رقوب، 2018، صفحة 116)

4. تقييم الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2003-2023:

شهدت المالية العامة للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 إلى 2023 وهي فترة الدراسة اختلالات عديدة مع مطلع الألفية الثالثة إثر تبني الجزائر العديد من البرامج التنموية، إذ نتج عن إطلاق هذه البرامج ارتفاع كبير في النفقات العامة بحوالي 9 مرات خلال الفترة من 2000 إلى 2017 خاصةً أن عملية تمويل هذه البرامج اعتمدت بشكل كبير على الجباية النفطية بمعدل 55% كمتوسط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2017. وقد واجهت استدامة المالية العامة في الجزائر تحدياً آخر ظهرت معالمه منذ منتصف سنة 2014، حيث شهدت أسعار البترول تراجعاً مستمراً، بخلت آثاره انطلاقاً من سنة 2015، حيث تراوحت مستويات الدين العام والذي بلغ سنة 2019 مبلغاً قدره 9208.25 مليار دج أي ما يمثل 44.92% من الناتج المحلي الخام، واستمر في الزيادة ليصل سنة 2022 إلى 15690.82 أي ما يعادل 56.67 %، ووصل لسنة 2023 إلى 15920.4 مليار دج أي ما يمثل 48.9% من الناتج المحلي الخام. وترامنا مع هذا الوضع سجل العجز الموازي سنة 2015 نسبة 152.9% من الناتج المحلي الخام أي ما يعادل 2553.2 مليار دج، وانحصر هذا العجز بعد ذلك خلال ثلاث سنوات متتالية

مسجلا 12.49 % و 6.54 % و 4.44 % من الناتج المحلي الخام على التوالي خلال سنوات (2016-2017-2018) وقد عاد مرة أخرى للارتفاع حيث وصل سنة 2020 إلى 6.83 % من الناتج المحلي الخام ثم تراجع خلال الثلاث سنوات 2021، 2022 و 2022 مسجلا 3.80 % ، 1.26 % و 3.08 % على التوالي. وتبعد لهذا الوضع تضاعف العجز المالي ليصل إلى 1003.48 مليار دينار مقارنة بعجز قدره 411.510 مليار دينار سنة 2022، وبذلك ارتفعت نسبة العجز المالي بالنسبة لـإجمالي الناتج المحلي من 128 % سنة 2022 إلى 3.08 % سنة 2023 إنّ هذا التدهور إنما هو ناتج عن زيادة في نفقات الميزانية (17.97 %) بوتيرة أسرع من زيادة إيرادات الميزانية (12.54 %) وقد ساهمت نفقات التحويلات بشكل خاص في زيادة النفقات الإجمالية، حيث ارتفعت بنسبة 27.90 % (بنك الجزائر، 2024، صفحة 96). وفي مواجهة هذه الوضعية لجأت الجزائر إلى الاستدانة الداخلية عن طريق التمويل غير التقليدي، وذلك بعرض قروض قروض عجز الميزانية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الدين إلى معدلات أعلى نتج عنها عجزاً مالياً هيكلياً على مستوى المالية العمومية، كما أثر سلباً على الاستدامة المالية في الجزائر، وقد تجلّى ذلك الأثر بعد سنة 2021 عند نهاية آجال التمويل غير التقليدي والذي تم اعتماده على مدى 5 سنوات. هذا وقد أصبح الوضع أكثر سوءاً مع بداية 2020 إثر الوضعية الصحية التي شهدتها الجزائر على غرار بقية دول العالم جراء جائحة كرونا (كوفيد19) والتي نتج عنها تراجع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تراجع الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، وكذا تراجع تحصيل الجباية العادلة بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي بشكل عام. وسعياً منها لتخفيض الضغوط المالية وتحقيق استدامة المالية العامة شرعت الجزائر في جملة من الإصلاحات كان أهمّها المرسوم التنفيذي رقم 20-335 الصادر في نوفمبر 2020 والذي يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانيات المتوسط المدى، وذلك بهدف ترشيد النفقات العمومية وضمان التغطية المالية الدائمة، حيث أكد على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاث سنوات، وبالتالي تحقيق استدامة مالية دائمة.

5. تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

بغرض تقييم الاستدامة المالية للجزائر خلال فترة الدراسة، اعتمدنا على تحليل المؤشرات المعتمدة في قياسها في الجزائر وهي: مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤشر الفجوة الضريبية؛ مؤشر العجز الموازن.

1.5. مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

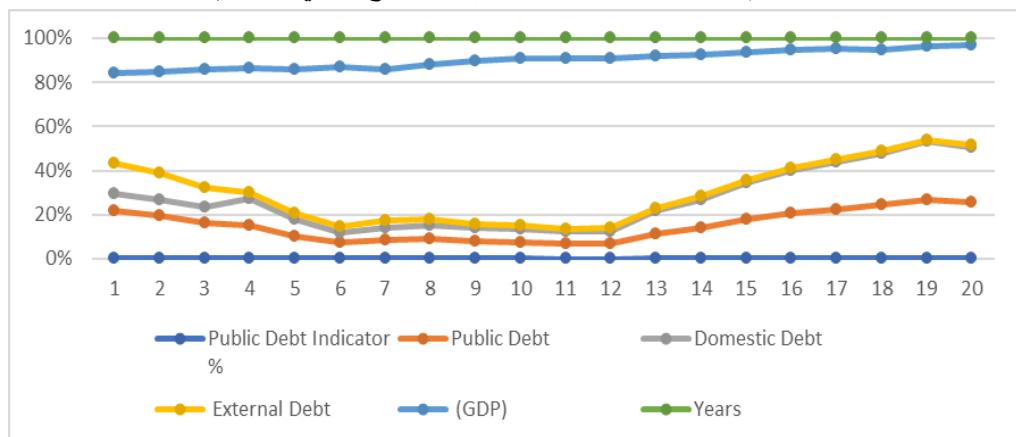
جدول رقم (2): مؤشر الدين العام إلى الناتج خلال الفترة 2003-2023 (الوحدة مليار دولار)

مؤشر الدين العام %	مجموع الدين العام	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الناتج الداخلي الخام	السنوات
%53.1	2789	982.2	1806.8	5252.3	2003
%41.82	2572.48	1000	1572.48	6150.6	2004
%30.41	2300	1038.9	1261.10	7563.6	2005
%26.45	2254.12	1847.3	406.82	8520.6	2006
%15.94	1483.33	1103.9	379.43	9306.2	2007
%9.91	1094.94	734	360.94	11043.7	2008
%12.42	1238.37	816.3	422.07	9968	2009
%12.67	1519.6	1107.4	412.20	11991.6	2010
%10.58	1536.08	1214.8	321.28	14519.8	2011
%9.85	1597.5	1312.1	285.40	16209.6	2012
%8.69	1446.49	1176.6	269.89	16647.9	2013
%8.93	1539.3	1238	301.30	17228.6	2014
%16.74	2796.4	2493	303.40	16702.1	2015
%21.87	3830.34	3408.9	421.44	17514.6	2016
%30.73	5801.43	5358.7	442.73	18876.2	2017
%38.76	7903.83	7436.2	467.63	20393.5	2018
39,88%	9208.25	8751.1	457.15	23090,1	2019
47,19%	9863.49	9423.4	440.09	20902,1	2020
56,32%	14169.58	13703.6	465.98	25157,8	2021
48,99%	15690.82	15259.7	431.12	32028,4	2022
50,18%	16353,21	15920,4	432,81	32588,7	2023

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2008، 2012، 2016، 2020، 2022، 2023.

انطلاقا من الجدول أعلاه تم إعداد الشكل البياني رقم 3 كما هو موضح أدناه:

شكل رقم (03): مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أنَّ تطور مؤشر الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي قد عرف عدَّة مراحل زمنية يمكن تقسيمها على النحو التالي:

المراحل الأولى (2003 – 2008): نلاحظ خلال هذه الفترة تراجع مؤشر الدين العام من 53.1% سنة 2003 إلى 9.91% سنة 2008 وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة والذي مكَّن الحكومة الجزائرية من تسديد مسبق لديونها الخارجية من خلال إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات الذي ساعدتها على تكوين ادخار حكومي معتبر مكِّنها من تحقيق شرط الملاعة والنجاح في تحقيق استدامة الدين العام.

المراحل الثانية (2009 – 2014): نلاحظ خلال هذه الفترة أنَّ مؤشر الدين العام قد تميَّز بالاستقرار النسبي صعوداً ونمواً بين نسب متقاربة تراوحت ما بين 8% و 12% من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرت هذه النسب في الانخفاض بالرجوع إلى الفترة الأولى، أي أخذت نفس الاتجاه، ويعزى ذلك دائمًا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المراحل الثالثة (2015 – 2023): نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع مؤشر الدين العام من 16.74% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 إلى 50.18% سنة 2023، مسجلاً أعلى نسبة في هذه السنة؛ إنَّ هذا الارتفاع راجع إلى:

- تراجع حاد في العائدات النفطية مع نهاية 2015 بسبب انخفاض أسعار النفط مما أثر سلبياً على مستويات الجباية النفطية، الأمر الذي أدى إلى انحسار المدخرات الحكومية وبالتالي عدم إمكانية الاعتماد

على صندوق ضبط الإيرادات في مواجهة الديون، وفي مقابل هذا الوضع شهدت هذه الفترة ارتفاع مستوى النفقات العمومية كما أن ارتفاع العجز الموازن كان نتيجة حتمية.

- يتضح كذلك من خلال الجدول أن الدين الداخلي كان سبباً مباشراً في ارتفاع مؤشر الدين العام، وهذا راجع إلى عمليات التطهير التي انتهجتها الجزائر من خلال إعادة رسملة البنوك وشراء الديون، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على التمويل التقليدي المشار إليه سابقاً في هذه الورقة البحثية، وتمويل العجز الإجمالي للخزينة العمومية منذ 2016.

- لجوء الجزائر إلى الاقتراض الخارجي وذلك بتجسيدها لاقتراض قيمته 900 مليون أورو سنة 2016 مقدم من طرف البنك الإفريقي للتنمية.

- الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كورونا covid 19.

2.5. مؤشر الفجوة الضريبية:

جدول رقم (3): مؤشر الفجوة الضريبية خلال الفترة 2003-2023

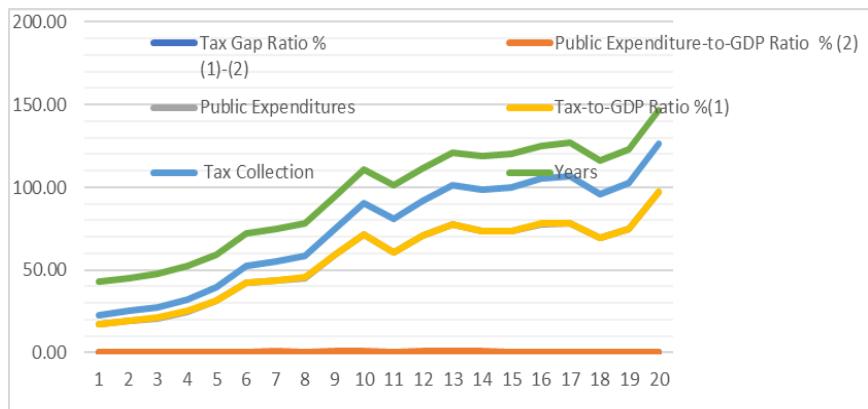
السنوات	الضريبية الجبائية	الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الجبائية الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	النفقات العمومية	نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الفجوة (%)
2003	524.92	9.99	1690.2	32.18	(2)	(1)-(2)
2004	580.4	9.44	1891.8	30.76	(2)	(1)-(2)
2005	640.4	8.47	2052	27.13	(2)	(1)-(2)
2006	720.8	8.46	2453	28.79	(2)	(1)-(2)
2007	766.7	8.24	3108.5	33.40	(2)	(1)-(2)
2008	965.2	8.74	4191	37.95	(2)	(1)-(2)
2009	1146.6	11.50	4264.3	42.78	(2)	(1)-(2)
2010	1298	10.82	4466.9	37.25	(2)	(1)-(2)
2011	1527.1	10.52	5853.6	40.31	(2)	(1)-(2)
2012	1908.6	11.77	7058.1	43.54	(2)	(1)-(2)
2013	2031	12.20	6024.2	36.18	(2)	(1)-(2)
2014	2091.4	12.14	6995.7	40.60	(2)	(1)-(2)
2015	2354.7	14.10	7656.3	45.84	(2)	(1)-(2)
2016	2482.2	14.17	7297.5	41.66	(2)	(1)-(2)

24.65	38.58	7282.7	13.93	2630	2017
24.61	37.91	7732.1	13.30	2711.8	2018
23.89	37.76	7741.3	13.87	2843.5	2019
23.15	37.36	6902.9	14.21	2625.2	2020
21.17	33.68	7436.1	12.51	2762.1	2021
24.26	34.89	9935,7	10.63	2988,0	2022
25,24	35,96	11721,5	10,73	3495,6	2023

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2008، 2012، 2016، 2020، 2023.

انطلاقا من الجدول أعلاه تم إعداد الشكل البياني رقم 4 كما هو موضح:

شكل رقم (04): الفجوة الضريبية خلال الفترة 2003-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 3

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن الاقتصاد الجزائري شهد خلال فترة الدراسة ارتفاع في مؤشر الفجوة الضريبية، حيث يتضح جلياً أن الإيرادات الضريبية (الجباية الضريبية) لا تغطي النفقات العمومية، فما بين سنتي 2012-2015 بلغت الفجوة الضريبية 31.77 % و 31.74 % على التوالي، وهذا ما يثبته انخفاض نسب الجباية الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تراوحت ما بين 10 % و 14 % ومرد ذلك هو ارتفاع قيمة النفقات العمومية بحوالي 6 مرات خلال نفس الفترة ويعزى ذلك إلى البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة الجزائرية ، بالإضافة إلى ضعف مساهمة الجباية العادلة مقابل هيمنة الجباية البترولية على هيكل الإيرادات العامة.

3.5. مؤشر العجز الموازن:

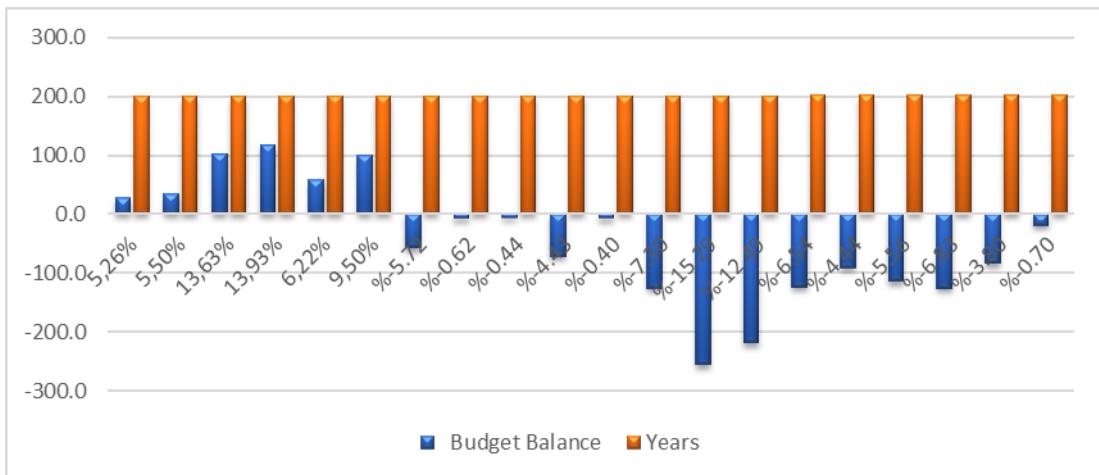
جدول رقم (4): مؤشر العجز الموازن خلال الفترة 2003-2023

مؤشر العجز الموازن إلى الناتج المحلي %	رصيد الموازنة	السنوات
%5.26	276.5	2003
%5.50	337.9	2004
%13.63	1030.6	2005
%13.93	1186.8	2006
%6.22	579.3	2007
%9.50	999.5	2008
%-5.72	-570.3	2009
%-0.62	-74	2010
%-0.44	-63.5	2011
%-4.43	-718.8	2012
%-0.40	-66.6	2013
%-7.30	-1257.3	2014
%-15.29	-2553.2	2015
%-12.49	-2187.4	2016
%-6.54	-1234.8	2017
%-4.44	-905.2	2018
%-5.56	-1139.8	2019
%-6.83	-1261.9	2020
%-3.80	-838.5	2021
%-1.26	-411,5	2022
%-3,08	-1003,5	2023

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية لسنوات 2008، 2012، 2016، 2020، 2023.

انطلاقا من الجدول أعلاه تم إعداد الشكل البياني رقم 5 كما هو موضح أدناه:

شكل رقم (05): مؤشر العجز الموازي خلال الفترة 2003-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالأعتماد بيانات الجدول رقم 4

بالاطلاع على الجدول رقم 4 واعتمادا على الشكل رقم 5 يمكن تقسيم تطور مؤشر العجز الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى 3 مراحل:

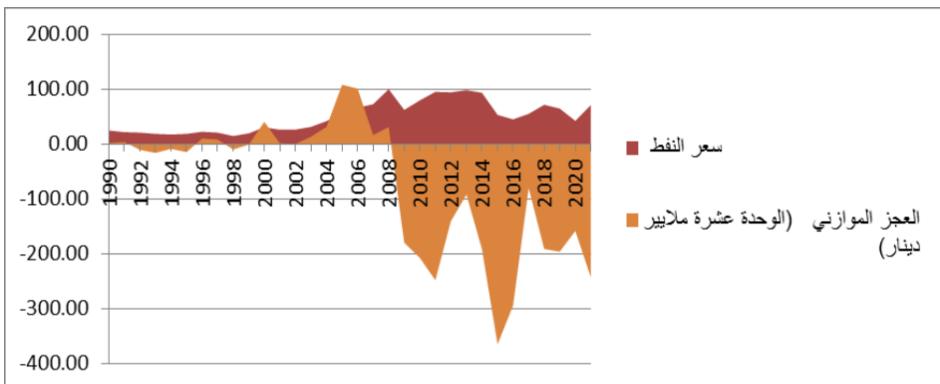
المرحلة الأولى (2003-2008): سجل المؤشر قيمة موجبة تراوحت ما بين 5.26% كأعلى نسبة سنة 2003 و 13.93% كأعلى نسبة سنة 2006 ثم انخفض في السنين التاليتين إلى 6.22% و 9.50% خلال 2007 و 2008 على التوالي.

المرحلة الثانية (2009-2016): سجل المؤشر خلال هذه الفترة تدهورا كبيرا، حيث أخذ قيمه سالبة مسجلا أعلى نسبة له سنة 2015 بما يعادل 15.29% وسجل سنة 2016 نسبة 12.49% ومرد ذلك هو الأزمة العالمية المنيرة عن انخفاض أسعار النفط التي ظهرت تداعياتها منذ منتصف سنة 2014.

المرحلة الثالثة (2017-2023): تميزت هذه الفترة بعودة المؤشر إلى التحسن التدريجي مع استمرار العجز، وقد شهدت سنة 2022 أقل نسبة بما يعادل 1.26% في حين بلغ العجز 3.08% سنة 2023؛ يفسر هذا التدهور في رصيد الميزانية بارتفاع نفقات الميزانية والتي يتم تغطيتها بارتفاع الارادات بالرغم من سياسة ترشيد النفقات المتباهجة من طرف الحكومة.

ويبيّن الشكل المولى العلاقة بين العجز الموازي وأسعار النفط في الجزائر خاصة بعد سنة 2000:

شكل رقم (06): العلاقة بين العجز الموازي وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2021



المصدر: بن عامر عبد الكريم، أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازي في ظل الأزمات:

دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2021، مجلة دفاتر بودكاس، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص: 54.

يتبيّن من خلال الشكل أعلاه وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والعجز في الموازني، خاصة بعد العام 2000. حيث شهدت سنة 2010 زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام نتيجة تغطية الزيادات في الأجور وبرامج التنمية، مما أدى إلى تفاقم العجز المالي، ومع حلول منتصف عام 2014، تعرضت أسعار النفط لانخفاض حاد، حيث بلغ متوسط سعر خام برنت 62.9 دولار للبرميل مقارنة بسعر بلغ 105.87 دولار في 2013. هذا التراجع انعكس سلباً على مؤشرات الاقتصاد الكلي خلال عامي 2015 و2016، حيث أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات العامة وزيادة العجز المالي، مما تسبب في نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات، وهو ما شكل تحدياً كبيراً بحلول سنة 2017 دفع الحكومة إلى التمويل غير التقليدي كخيار بديل عن الاقتراض الخارجي. وقد شهدت الفترة ما بين 2019 إلى 2021، ارتفاعاً في الإنفاق العام بشكل ملحوظ نتيجة الأزمة الصحية الناجمة عن وباء كوفيد-19 من جهة، والزيادة في الأجور من جهة أخرى (بن عامر، 2023، صفحة 54).

يمكن القول بأنّ الاستدامة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة بقيت رهينة العائدات البترولية، وذلك تبعاً لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، فالمؤشرات المعتمدة في تقييم الاستدامة المالية في الجزائر كلّها تشير أن هيمنة الجبائية البترولية على الإيرادات العامة يشكل تحدياً كبيراً أمام تحقيق الاستدامة المالية العامة، وذلك حسب اتجاهات أسعار النفط نزولاً وصعوداً.

6. الخيارات والبدائل الممكنة لتعزيز صلابة المالية العامة في الجزائر

لقد تبين من خلال تحليل مؤشرات الاستدامة المالية خلال الفترة 2003-2023 ضمن هذه الورقة البحثية أن حالة المالية العامة في الجزائر تظل هشة أمام الصدمات الخارجية خاصة تقلبات أسعار المحروقات. ومن هنا يصبح من الضروري أن تبني الجزائر بدائل استراتيجية وخيارات إصلاحية تعمل على تعزيز الاستدامة المالية على المديين المتوسط والطويل، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- **تنوع مصادر الإيرادات:** يعتمد هذا التوجه على توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز كفاءة الجباية التقليدية، إضافة إلى تفعيل موارد جديدة كضرائب البيئة والرسوم ذات الطابع التنموي، مما يساهم في تقليل الاعتماد الكبير على الجباية البترولية.
 - **إعادة هيكلة الإنفاق العام:** تستهدف هذه الخطوة ترشيد المصروفات العامة وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية التنموية، إلى جانب تحسين كفاءة الاستثمار العمومي لتحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية أكبر.
 - **تعزيز آليات التمويل الداخلي:** يتم ذلك من خلال تفعيل سوق السندات الوطنية وتوسيع دور المؤسسات المالية المحلية في تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى، بهدف تقليل ال包袱 على الميزانية العامة والحد من الاعتماد على التمويل الخارجي.
 - **تعزيز الشفافية والحكمة المالية:** يشمل هذا الإطار تحسين عمليات إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية العامة، مع اعتماد ممارسات مالية أكثر انضباطاً، مما يرفع كفاءة استخدام الموارد ويزيد من الثقة لدى المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.
 - **الإسراع في تنويع القاعدة الاقتصادية:** يهدف هذا المحو إلى دفع عجلة النمو في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، السياحة، واقتصاد المعرفة، بما يعزز الإنتاجية ويفتح مجالات تمويل جديدة ومستدامة.
 - **تطوير آليات الوقاية المالية:** من خلال إنشاء صناديق سيادية واحتياطيات للاستقرار تهدف إلى التخفيف من آثار الصدمات الخارجية وتوفير مرونة أكبر للتعامل مع الأزمات المستقبلية.
- إن اعتماد هذه الخيارات بشكل متكامل ومنسق يسهم في تعزيز صلابة المالية العامة للجزائر وتقليل هشاشتها الهيكلية، مما يوفر أرضية أكثر ثباتاً لتحقيق استدامة مالية حقيقة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بتحديات كبيرة وعدم اليقين

في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول أن الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 2003-2023 ظلت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي يفسر الاختلالات التي سجلت خلال هذه الفترة على مستوى التوازنات المالية الكلية من خلال تذبذب الإيرادات العامة وارتفاع معدلات العجز والدين العام في فترات الأزمات النفطية. وقد بين التحليل أن الإصلاحات التي قامت بها السلطات الجزائرية لم تكن كافية لتحقيق استقرار مالي طويل الأجل بالنظر إلى الطابع الهيكلي للاعتماد على الجباية البترولية.

إن القيمة العلمية لهذه الدراسة تكمن في إمكانية الاعتماد عليها في تقديم تحليل كمي لواقع الاستدامة المالية في الجزائر خلال عقدين من الزمن مما يساهم في إثراء الأدبيات الوطنية المرتبطة بالمالية العامة ويعطي رؤية أوضح لصياغة القرارات حول التحديات التي لا زالت تحول دون تحقيق الاستدامة المالية. كما أن القيمة التطبيقية للنتائج تتجلى في إمكانية الاستفادة منها في إيجاد حلول تتضمن صياغة سياسات مالية أكثر مرونة يكون أساسها تنوع الإيرادات وتعزيز كفاءة النفقات العمومية بالشكل الذي يزيد من درجة صلاحة المالية العامة أمام الصدمات الخارجية.

إن هذه النتائج المتوصّل إليها تتفق مع فرضية الدراسة التي تم الانطلاق منها، وبناء على ذلك، توصي هذه الورقة البحثية بضرورة المضي قدماً نحو إصلاحات هيكيلية تهدف إلى توسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، الرفع من كفاءة الإنفاق العمومي، وتطوير أدوات تمويلية مبتكرة وبديلة تساهُم في تخفيف الضغوط على الميزانية العامة؛ هذا ونقترح أيضاً، ضرورة الاهتمام بتعزيز الشفافية المالية وتحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية والمالية بالشكل الذي يضمن بناء قاعدة صلبة لتحقيق استدامة مالية حقيقة.

وأخيراً، تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث مستقبلية يمكن أن تعالج موضوع الاستدامة المالية من زوايا مختلفة تتناسب مع الإشكاليات المطروحة في الجزائر تناول على سبيل المثال، تقييم أثر الإصلاحات الجبائية الأخيرة على الاستدامة المالية، أو دراسة العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج قياسية أكثر تقدماً.

المراجع

- الحاوري محمد أحمد علي. (2015). تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع أسعار النفط. (دار المنظومة، المحرر) مجلة الدراسات الاجتماعية(44).

- (2) بنك الجزائر. (2024). التقرير السنوي 2023. الجزائر. متاح على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2024/08/Rapport-annuel-2023-Ar.pdf>
- (3) بن عامر عبد الكريم. (2023). أثر تقلبات سعر الصرف والتضخم على العجز الموازن في ظل الأزمات: دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1990-2021، مجلة دفاتر بوادكس، 12(01)، 46-67.
- (4) بوشوشة محمد. (2022). تقييم الالتزام الضريبي في الجزائر من خلال محددي التحصيل والتسديد الطوعي للضريبة، مجلة دفاتر بوادكس، 11(02)، 21-42.
- (5) زهير بن دعاس، و نعسان رقوب. (2018). تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات تسييغها في الجزائر، المجلد 34، العدد 02، 2018، دفاتر البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية CREAD، 34(02)، 107-143.
- (6) فراس تحرير محمد الجميلي، و اسماعيل حمادي مجبل. (2023). تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الخد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمرة 2005-2020. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (77)، 321-306.
- (7) وليد خالد الشابي. (2005). مدخل إلى المالية العامة الإسلامية. عمان: دار النفائس.
- (8) يمينة فيرم. (2024). أثر الاستدامة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية ، دراسة قياسية للفترة 2000-2020. أطروحة دكتوراه الطور الثالث، في العلوم المالية والمحاسبة. الجلفة، قسم العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر: جامعة زيان عاشور.
- 9) Blanchard, O. J. (1990). Suggestions for a New Set of Fiscal Indicators. No. 79; Paris - France: Economics Department.: OECD. pp. 1-34.
- 10) Beatriz, C.-B., & Marco , B. (2022). Budget transparency and financial sustainability. Journal of Public Budgeting, Accounting and Financial, Management, 34(6), 210-234. <https://doi.org/10.1108/JPBAFM-02-2022-0025>
- 11) Timothy , G. (2002). Assessing sustainability (pp. 1-60). Retrieved from IMF website: <https://www.imf.org/external/np/pdr/sus/2002/eng/052802.pdf>.
- 12) Shivam, K., & Arup, R. (2021). Financial sustainability: An annotated bibliography. Economic and Business Review, 7.21(3), 35-60. <https://doi.org/10.18559/ebr.2021.3.4>
- 13) Abdelatif, L., & Shehata, A. (2006, June 22). Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework. Retrieved April 12, 2024, from www.ideas.repect.org/cgi-bin/ref.
- 14) Abdurahman, M., & Mazian Rizal, A. (2014). Determinants of Financial Sustainability of Microfinance Institutions in Bangladesh. International Journal of Economics and Finance, 6(9), 106-116. <https://doi.org/10.5539/ijef.v6n9p107>.